مركز
السياسة
الدولي للنمو الشامل

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 221

أكتوبر 2013

العدالة المالية: الآثار التوزيعية للضرائب والإنفاق الإجتماعي في البرازيل

فرناندو جايجر سيلفيرا، معهد البحوث الإقتصادية التطبيقية؛ **فرناندو ريزيندي**، الكلية البرازيلية للإدارة العامة وإدارة الأعمال (EBAPE) / مؤسسة جيتوليو فارجاس، البرازيل؛ **جوزيه روبرتو أفونسو**، المعهد البرازيلي للإقتصاد (IBRE) / مؤسسة جيتوليو فارجاس، البرازيل؛ **جوناتان فيريرا**، معهد ساس، البرازيل

يوضح التحليل السلوكي للآثار التوزيعية للسياسات الضريبية والإنفاق العام أن النظام الضريبي البرازيلي ظل تنازلياً جداً، ولكن من حيث الإبتكار كانت هناك مكاسب، بعضها كبير جداً، في تصاعدية الإنفاق الإجتماعي. بينما في عام 2003، عوضت تصاعدية الإنفاق إجتماعي بإعتدال تنازلية النظام الضريبي، في عام 2009 ومع زيادة الإنفاق الإجتماعي وتعميق التصاعدية فيه تغلبت آثاره التوزيعية على أثر تركيز الجباية.

إن تنازلية نظام الضرائب في البرازيل، أي العبء المفرط للضرائب على دخل الفقراء وشرائح الدخل المتوسط من السكان، تُعزى إلى الضرائب غير المباشرة، أو بشكل أكثر تحديدا إلى حجم تلك الضرائب.وهذه التنازلية في الضرائب غير المباشرة لا تصطدم بالواقع الدولي، ولكن عبء الضرائب غير المباشرة في تحصيل الضرائب يعزز أثر تركيز الدخل. في المقابل، فإن تصاعدية الضرائب المباشرة مرتفعة نسبياً. ومع ذلك، يخف التأثير التوزيعي من جرَّاء العبء الصغير الذي تضعه هذه الضرائب على الدخل. وعلى هذا النحو، لا تتأتى تنازلية النظام الضريبي في البرازيل كثيراً نتيجة تصاعدية الضرائب المباشرة أو تنازلية الضرائب غير المباشرة، بل نتيجة مدى أهمية كل نوع من هذين النوعين من الضرائب بالنسبة للدخل. وبين عامي 2003 و 2009، لم يزد عبء الضريبة على الأسر، في حين كان هناك إنخفاضٌ كبيرٌ في اللامساواة في الدخل نتيجة مكونات الإنفاق الإجتماعي للسياسة المالية للدولة.

وتشمل المجالات الموضوعة تحت هذه الحركيات – أي إنفاق مبالغ أكبر، والتصاعدية الأعلى– النظام الوطني للضمان الإجتماعي (المعهد الوطني للضمان الإجتماعي، INSS)، والتعليم العام، والصحة العامة، والرعاية الإجتماعية، وخاصة برنامج بولسا فاميليا. بل إن شريحة الدخل التنازلية جداً – وهي شريحة معاشات تقاعد الموظفين العموميين وغيرها من المعاشات – وقع عليها أثر توزيعي للدخل، حيث كان هناك إنخفاضٌ في حصتها من الدخل وإنخفاض في درجة التنازلية.

ويمكن أن تتضح حركيات تصاعد / تنازل الإنفاق هذه من الشكل البياني، حيث تُظهر الأعمدة متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة في مراحل الدخل المختلفة، وفقاً لتدخل الدولة: (أ) الدخل الأصلي، والذي يأخذ في الحسبان جميع الإيرادات، بإستثناء المساعدات التي تتلقاها الأسرة؛ (ب) الدخل الأولي، والذي يأخذ في الحسبان بالإضافة إلى الدخل الأصلي الإستحقاقات؛ (ج) الدخل المتاح، وهو الدخل الأولي مطروحاً منه الضرائب المباشرة؛ و (د) الدخل بعد ضريبة، وهو الدخل القابل للتصرف مطروحاً منه الضرائب غير المباشرة. أخيراً، عندما نضيف القيمة النقدية للمزايا العينية – التعليم العام، والصحة العامة،- نصل إلى (هـ) الدخل النهائي.

كان هناك إنخفاض في اللامساواة في الدخل في ظل تقديم إستحقاقات الضمان الإجتماعي وعبء الضرائب المباشرة. وقد تحرك هذا الإنخفاض في الإتجاه العكسي جزئياً من خلال عبء الضرائب غير المباشرة، نظراً للطبيعة التنازلية لهذه الضرائب وحجمها. ومع ذلك، يؤدي الإنفاق الإجتماعي على التعليم و الصحة إلى إنخفاض كبير جداً في اللامساواة.

وبمقارنةً مؤشر جيني لمستويي الدخل الأصلي عامي 2003 و2009، وُجد أن هناك تراجع على نحو سلس نسبياً في اللامساواة في التوزيع. ويصبح هذا التغير أكثر وضوحا عند النظر في مؤشر جيني للدخل الأوَّلي حيث إنخفض 5.0 في المئة في عام 2009، مقارنةً بإنخفاض نسبته 1.7 في المئة فقط في الدخل الأصلي. ويتغير هذا الإختلاف تغيراً طفيفاً عند النظر في الضرائب المباشرة وغير المباشرة. ولكنه ينمو بشكل كبير عند إضافة الإنفاق العام على التعليم والصحة. ففي عام 2009، كان مؤشر جيني للدخل النهائي أقل بنسبة 9.6 في المئة عن مستواه في عام 2003، وهو ما يمثل تقريبا ضعف الإنخفاض في اللامساواة المتحقق من خلال سياسات الضمان والمساعدات الإجتماعية. وبالتالي، من الواضح أن التقدم الذي أُحرِز في عام 2009 يرجع إلى السياسات الإجتماعية وليس للتغيرات في الهيكل الضريبي.

وتبين النتائج أنه إذا كان هناك عنصر واحد جديد في السياسة المالية، فإن هذا العنصر هو زيادة أهمية الإنفاق الإجتماعي جنباً إلى جنب مع سجل تصاعدي أعمق. وعلى هذا النحو، من المستغرب الإنتقادات المتزايدة للعبء الضريبي– والتي تعكسها مبادرات مثل عدَّاد الضرائب Impostômetro (أو مايُسمى أيضاً الساعة الضريبية)، والذي يُظهر رقمياً عدد أيام العمل اللازمة لدفع الضرائب مضافاً إليه يوم واحد بدون ضرائب – حيث ترى أن أهم التغيرات لم تكن في مقدار الضرائب، بل في أوجهها. وفي ضوء هذا الوضع، يبدو أن هذا ليس رد فعل لحجم العبء ولكن للتغيرات في سجل الإنفاق والضريبة.

سلوك مؤشر جيني للدخل الإجمالي، والأصلي، والأولي، والمتاح، والنهائي - البرازيل، 2002-2003 و2008-2009

(دخل الفرد الشهري، القيم بأسعار عام 2009، بالريال البرازيلي)

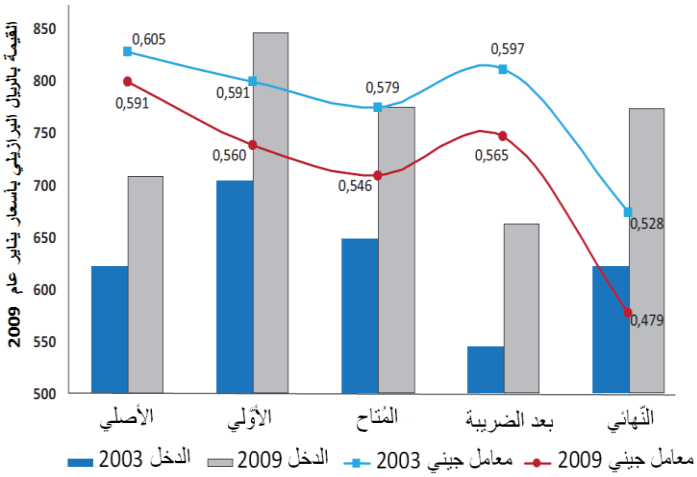

المصدر: بيانات إفرادية من مسح ميزانية الأسرة (POF) الذي أجراه المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء (IBGE). والشكل أعلاه قام بعمله معهد البحوث الإقتصادية التطبيقية

المراجع:

Gaiger F. S. et al. (2013). 'Fiscal Equity: Distributional Impacts of Taxation and Social Spending in Brazil', IPC-IG Working Paper No. 115, Brasilia, International Policy Centre for Inclusive Growth.

تمت مساندة هذا البحث من قبل المجلس الوطني للتنمية العلمية والتكنولوجية (CNPq).

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني : ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

اضغط و علق